المجلة العراقية للبحوث الإنسانية والإجتماعية والعلمية
Iraqi Journal of Humanitarian, Social and Scientific Research
Print ISSN 2710-0952 Electronic ISSN 2790-1254
العدد 19A1 كانون الاول 2025
No.19A Dec. 2025

أثر تحليلات الإنفاق العام في تحسين القرارات الاستراتيجية وإدارة الهدر في القطاع العام العراقي

م.م موفق شوقي حافظ
ديوان الوقف السني - دائرة التعليم الديني والدراسات الاسلامية
muwafaqshawqi@gmail.com

المستخلص:

يهدف البحث إلى دراسة أثر تحليلات الإنفاق العام في تحسين القرارات الاستراتيجية وإدارة الهدر في القطاع العام العراقي، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي كمنهج عام للبحث، لتقديم إطار نظري شامل حول متغيرات الدراسة، وتم الاعتماد على الاستبيان كأداة الدراسة لجمع البيانات، حيث تضمنت العينة القصدية مجموعة من الأفراد وعددهم 385 فرد من العاملين في عدد من المؤسسات التابعة للقطاع العام العراقي. ومن ثم تم تحليل البيانات وفقاً لبرنامج التحليل الإحصائي Spss25 . وتوصل الباحث إلى النتائج التالية: يوجد أثر لتحليلات الإنفاق العام في تحسين القرارات الاستراتيجية وإدارة الهدر في القطاع العام العراقي، ويوجد أثر لتحليلات الإنفاق العام في تحسين القرارات الاستراتيجية في القطاع العام العراقي، ويوجد أثر لتحليلات الإنفاق العام في تحسين إدارة الهدر في القطاع العام العراقي. واقترح الباحث مجموعة من التوصيات من أهمها: يتوجب على الإدارة في القطاع العام العراقي توجيه القرارات الاستراتيجية في القطاع العام العراقي لتتوافق بشكل عال مع الأهداف الاستراتيجية لهذا القطاع والمتمثلة في تحسين الإنفاق العام وتقليل نسب الهدر في هذا القطاع وذلك بالاعتماد على تقدير دقيق وواقعي وإجراء تحليل متعمق للتأثيرات المحتملة والخيارات المتاحة.

الكلمات المفتاحية: الإنفاق العام _ القرارات الاستراتيجية _ إدارة الهدر _ القطاع العام

The Impact of Public Spending Analysis on Improving Strategic Decision-Making and Waste Management in the Iraqi Public Sector

A.L. Muwaffaq Shawqi Hafiz
Sunni Endowment Office - Department of Religious Education and Islamic Studies

Abstract

This research aims to study the impact of public expenditure analysis on improving strategic decisions and waste management in the Iraqi public sector. The study adopted a descriptive-analytical approach to provide a comprehensive theoretical framework for the study variables. A questionnaire was used as the data collection tool, with a purposive sample of 385 individuals working in various Iraqi public sector institutions. The data were then analyzed using SPSS 25 statistical software.The researcher concluded that public expenditure analysis has an impact on improving strategic decisions and waste management in the Iraqi public sector. The researcher proposed several recommendations, the most important of which is that management in the Iraqi public sector should align strategic decisions closely with the sector's strategic objectives, namely improving public spending and reducing waste. This alignment should be based on accurate and realistic assessments and in-depth analysis of potential impacts and available options.

Keywords: Public spending, strategic decisions, waste management, public sector

المقدمة

يمثل الانفاق العام الأنشطة المالية للدولة والتي تعبر عن كفاءة تحقيق الاشباع العام للمجتمع، ويعتبر الانفاق العام أداة مهمة من أدوات السياسة المالية التي من خلالها يمكن التأثير في معدلات النمو الاقتصادي، ومستوى الطلب الكلي، ومعدلات التوظيف والدخل القومي، ويعد الانفاق العام أحد أدوات السياسة المالية لتحقيق الأهداف الاقتصادية، والاجتماعية للمجتمع (هاشم، 2021، ص 53)، وعليه لا بد من دراسة القرارات الاستراتيجية التي تهتم بكيفية إدارة الانفاق في الدولة ومؤسساتها، حيث تعد القرارات الاستراتيجية من الأساليب الادارية التي يستند عليها كمدخل لاتخاذ قرارات غير عادية ولا تتكرر كثيراً في حياة منظمات الأعمال، وقد يسبب الخطأ في اتخاذها بتوليد تكاليف باهظة جد ولتجنب الآثار السلبية لتلك القرارات فإنها تتطلب تحليل بيانات ومعلومات ضخمة وذات قيمة قبل اتخاذها (العكش وآخرون، 2022، ص 58)، وإن تعزيز القرارات الاستراتيجية، ودراسة ماهيتها، وكيفية اتخاذها، لا بد أنه سيؤثر على إدارة الموارد ضمن المؤسسات التبعة للقطاع العام، وبالتالي إدارة الهدر التي قد تتعرض له تلك المؤسسات.

المبحث الأول: منهجية الدراسة

أولا: مشكلة الدراسة وأسئلتها:

يظهر الإنفاق العام كأداة حيوية للتحفيز الاقتصادي والتنمية الاجتماعية، خاصة في الدول المعتمدة على الموارد الطبيعية أو التي لديها مصادر دخل محدودة، وبالتالي لا بد من التطلع نحو القرارات الاستراتيجية، التي تضمن توازن الانفاق، وتحد من الهدر الذي قد يلحق بالقطاع العام ضمن البلاد، إذ إن تحسين القرارات الاستراتيجية يعمل على تحقيق أهداف بعيدة المدى وتعالج المشكلات التي قد تتعرض لها مؤسسات القطاع العام، وللتحقق من ذلك يطرح الباحث التساؤل التالي:

- **ما هو أثر تحليلات الإنفاق العام في تحسين القرارات الاستراتيجية وإدارة الهدر في القطاع العام العراقي؟**

ثانيا: أهمية الدراسة:

1. الإضاءة على مفهوم الانفاق العام باعتباره أداة مهمة في السياسة المالية، فيعكس مدى تدخل الحكومة في الاقتصاد.

2. إبراز تأثير الانفاق العام على الدخل القومي، وبالتالي ضرورة الحد من الهدر وإدارته والتطلع نحو تنمية الدخل القومي.

3. تنبع أهمية الدراسة من أهمية تطوير الأبحاث التي تعنى بالإنفاق العام بشكل مستمر، لكونها تعبر عن مصداقية المؤسسات، وموثوقيتها.

4. إغناء المكتبة الجامعية بدراسة تهم الباحثين في العلوم الإدارية الحديثة، عبر طرحها لمتغيرات حديثة، لتكون مرجعاً للباحثين والمهتمين في هذا المجال.

ثالثا: أهداف الدراسة:

الهدف الرئيس: تحديد أثر تحليلات الإنفاق العام في تحسين القرارات الاستراتيجية وإدارة الهدر في القطاع العام العراقي.

الأهداف الفرعية:

- تحديد أثر تحليلات الإنفاق العام في تحسين القرارات الاستراتيجية في القطاع العام العراقي.

- تحديد أثر تحليلات الإنفاق العام في تحسين إدارة الهدر في القطاع العام العراقي.

رابعا: فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسية: يوجد أثر لتحليلات الإنفاق العام في تحسين القرارات الاستراتيجية وإدارة الهدر في القطاع العام العراقي.

الفرضيات الفرعية:

الفرضية الأولى: يوجد أثر لتحليلات الإنفاق العام في تحسين القرارات الاستراتيجية في القطاع العام العراقي.

الفرضية الثانية: يوجد أثر لتحليلات الإنفاق العام في تحسين إدارة الهدر في القطاع العام العراقي.

خامسا: منهجية الدراسة:

ويتضمن هذا الجزء توضيح لمجتمع وعينة الدراسة، وحدودها، ومنهجها، والمخطط الفرضي لها وفق الآتي:

حدود الدراسة:

- **الزمنية:** العام الدراسي 2024 _ 2025م.
- **المكانية:** عدد من المؤسسات التابعة للقطاع العام العراقي.
- **البشرية:** عينة من العاملين في عدد من المؤسسات التابعة للقطاع العام العراقي.
- **الموضوعية:** دراسة أثر تحليلات الإنفاق العام في تحسين القرارات الاستراتيجية وإدارة الهدر في القطاع العام العراقي

المنهج والأدوات: اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي كمنهج عام للبحث، لتقديم إطار نظري شامل حول متغيرات الدراسة. وتم الاعتماد على الاستبيان كأداة الدراسة لاستكمال الجزء الميداني وجمع البيانات من خلال توزيعه على عينة قصدية من العاملين في عدد من المؤسسات التابعة للقطاع العام العراقي، والبالغ عددها 385 فرد، ومن ثم تم تحليل الاستجابات المتحصل عليها وفقاً لبرنامج التحليل الإحصائي SPSS 25.

متغيرات الدراسة وأنموذجها

المتغير المستقل: تحليلات الإنفاق العام. المتغير التابع الأول: القرارات الاستراتيجية. المتغير التابع الثاني: إدارة الهدر في القطاع العام العراقي.

الشكل رقم (1): انموذج الدراسة (من إعداد الباحث)

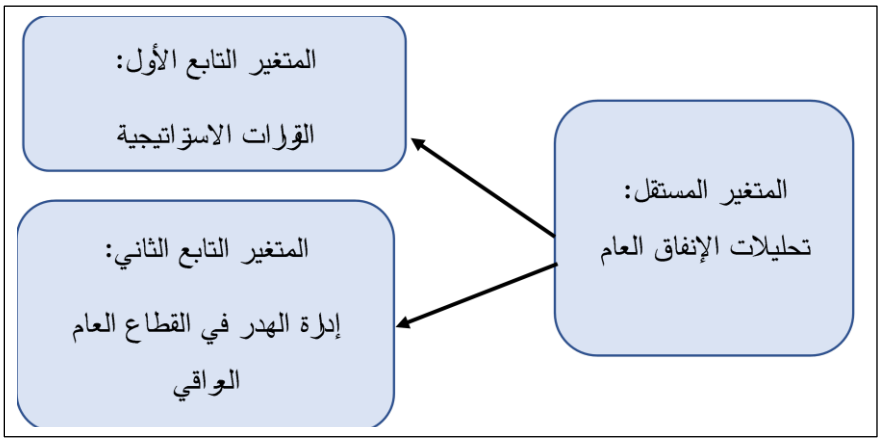

سادسا: الدراسات السابقة:

الدراسات العربية:

1. **دراسة (محمد وآخرون، 2025) بعنوان: هيكل الانفاق العام وأثره على الدين العام في مصر خلال الفترة (1991 _ 2024)**

هدفت الدراسة لتوضيح موضوع هيكل الإنفاق العام وارتفاع مستويات الديون في مصر عبر تحليل تطور الانفاق العام ومستويات الدين العام وكذا آليات ترشيد الانفاق العام خاصة في ظل تدني الايرادات العامة الشحيحة والفجوة التمويلية، حيث تم تسليط الضوء على الأدبيات النظرية المتعلقة بالإنفاق العام وسياسة ترشيد الانفاق العام ومتطلبات وصعوبات ترشيد الانفاق العام، بالإضافة إلى تناول هيكل الانفاق العام وهيكل الدين العام ومؤشراته والآثار الاقتصادية والاجتماعية، وبالتطبيق على الحالة المصرية، وبينت النتائج أن التطبيق الجاد لسياسة ترشيد الإنفاق العام من خلال التوجه نحو الاستغلال الامثل والعقلاني للموارد المالية من شأنه أن يضبط مستويات الدين ويحقق الانضباط المالي، وعلى السلطات المعنية إعادة النظر في برامج الدعم الحكومي والنفقات التحويلية والإعانات من أجل ضمان وصولها الى من يستحقها فعلاً، وتطويرها وتقليلها بالشكل الذي يضفي فعالية أكثر وبما يسهم في تخفيض العجز في الموازنة العامة للدولة، مع ضرورة وضع خطط واستراتيجيات واضحة الأهداف تراعي الأولويات في تمويل القطاعات الاقتصادية ومردودها وفق آلية تمويلية معتمدة وآليات رقابية فعالة تعزز من الدور التنموي للإنفاق العام وتحقق أهدافه.

2. **دراسة (الشعار، 2023) بعنوان: فاعلية إدارة الأصول غير الملموسة وأثرها على نظم اتخاذ القرارات الاستراتيجية في المنظمات الدور المعدل للهدر التنظيمي: دراسة ميدانية على شركات الصناعات الدوائية الأردنية**

هدفت الدراسة للكشف عن فاعلية إدارة الأصول غير الملموسة وأثرها على نظم اتخاذ القرارات الاستراتيجية في المنظمات الدور المعدل للهدر التنظيمي في شركات الصناعات الدوائية الأردنية، وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، واعتمد الباحث على عينة عشوائية بسيطة لمجتمع الدراسة والبالغ عدده (226) مديراً ومشرفاً، لمن يتولون منصب مديراً ومشرفاً في مجتمع الدراسة، وقد قام الباحث بتوزيع (213) استبانة على المديرين عينة الدراسة، واستخدمت الاستبانة كأداة لجمع البيانات، وبعد المعالجة الإحصائية توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج كان من أبرزها: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لإدارة الأصول غير الملموسة بأبعادها (إدارة المعرفة، إدارة الابتكارات، إدارة براءة الاختراع، إدارة تكنولوجيا المعلومات، إدارة حقوق النشر والتأليف) في نظم اتخاذ القرارات الاستراتيجية في شركات الادوية الأردنية، وقد أوصت الدراسة بضرورة اهتمام شركات الأدوية الأردنية بتحقيق الميزة التنافسية، وهذا سيساهم في زيادة استمرارية هذه الشركات وتحسين الإنتاجية وتحقيق مزيد من الأرباح.

الدراسات الأجنبية:

1. **دراسة (Cristóbal, et al, 2021) بعنوان:**

Unraveling the links between public spending and Sustainable Development Goals: Insights from data envelopment analysis.

هدفت هذه الدراسة إلى اقتراح رسم خرائط أولي بينهما، بالإضافة إلى تقييم كفاءة الإنفاق العام الوطني، من خلال تحليل مغلف البيانات (DEA)، حيث يُستهلك الإنفاق الحكومي (المدخلات) لتحقيق تقدم معين في المؤشرات الخاصة بجميع أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر (المخرجات)، واعتمدت المنهج التحليلي، وتم تحليل النتائج لكل هدف من أهداف التنمية المستدامة حسب فئات الدخل، مما كشف عن استراتيجيات الإنفاق غير الفعالة، وبالتالي تحديد نقاط الضعف المحتملة التي ينبغي التغلب عليها قبل أن تتمكن بعض الدول من تحقيق نفس مستوى التقدم في أهداف التنمية المستدامة الذي حققته الدول الأفضل أداءً. ومن ناحية أخرى، ثبت أن الدول منخفضة الدخل ومرتفعة الدخل تحقق متوسط كفاءة أعلى في الإنفاق العام. وتُعتبر دول هاتين المجموعتين أكثر كفاءةً، حيث تُعرض جنبًا إلى جنب مع حدود الكفاءة في تحليل الأداء الاقتصادي (DEA). وتُبرز هذه النتيجة أن الدول منخفضة ومتوسطة الدخل ومتوسطة الدخل العليا لديها مجال كبير لتحسين الإنفاق العام.

2. دراسة (Ferreira, et al, 2021) بعنوان:

Efficiency of Public Spending in Solid Waste Management: Analyzing Distinct Aspects of How Municipalities Operate and Optimize Resources.

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل المتغيرات الداخلية المؤثرة على إدارة النفايات الصلبة في البرازيل. بتطبيق نموذج تحليل مغلف البيانات ثنائي المرحلة، ومناقشة إدارة النفايات الصلبة البلدية في الدول النامية. وتقييم كفاءة الموارد العامة، وتُحليل كفاءة الإنفاق العام، والجوانب المختلفة المتعلقة بكيفية عمل البلديات وتحسين مواردها. وتم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي، وأظهرت النتائج أن المُعاملات تُقدم دليلاً قوياً على تأثر الكفاءة بأسلوب إدارة النفايات على هذه العلاقة وتبرز النتائج أهمية تقييم كفاءة الموارد العامة، وتُحليل كفاءة الإنفاق العام لتطوير وتحسين إدارة النفايات الصلبة في البرازيل.

التعقيب على الدراسات السابقة:

تتفق الدراسة الحالية من حيث الموضوع مع الدراسات والأبحاث السابقة المذكورة من جهة الموضوع المطروح، في أحد متغيراته، إلا أن المتغيرات مجتمعة لم ترد في أية دراسة مجتمعة، مما يدل على أهمية الموضوع، وأهمية ومتغيراته، بالنسبة لمختلف المؤسسات التابعة للقطاع العام العراقي. وتختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في بيئة التطبيق، والعينة المبحوثة.

المبحث الثاني: الإطار النظري

أولاً: تحليلات الإنفاق العام في القطاع العام:

يعد الإنفاق العام أداة مهمة في السياسة المالية، فيعكس مدى تدخل الحكومة في الاقتصاد ويؤثر على الطلب الكلي والنمو والتشغيل والدخل القومي، فعبر التاريخ تطور دور الدولة من مجرد مراقب إلى مشارك فعال في تجنب الأزمات الاقتصادية والمحافظة على توازن الأداء الاقتصادي، مما زاد من أهمية النفقات العامة، ويظهر الإنفاق العام كأداة حيوية للتحفيز الاقتصادي والتنمية الاجتماعية، خاصة في الدول المعتمدة على الموارد الطبيعية أو التي لديها مصادر دخل محدودة. وقد ظهرت عدد من النظريات الاقتصادية المختلفة التي ناقشت النفقات العامة، حيث قسمت لتشمل نظريات المنفعة الحدية، ونظريات السلع العامة، ونظريات الاختيار العام، والنظريات الوضعية. فبالنسبة لنظريات **(المنفعة الحدية)** تركز على تحقيق التوازن المثالي بين أوجه الإنفاق الحكومي بحيث تتساوى المنافع الحدية لكل نوع من الإنفاق، مما يساهم في رفاهية المجتمع، وعند تطبيقها تظهر تحديات قياس منافع وتكاليف الفرص البديلة بدقة وأما نظريات **(السلع العامة)** فتركز على كيفية توفير السلع التي لا يمكن استبعاد الأشخاص من استهلاكها والتي يستفيد منها الجميع بالتساوي. حيث تمارس الحكومة دوراً حيوياً في توفير هذه السلع؛ لعدم قدرة السوق على توفيرها بكفاء. وفيما يتعلق بنظريات **(الاختيار العام)** التي تناولت تأثير العمليات السياسية في قرارات الإنفاق العام، وهنا على الحكومات أن تستجيب لرغبات الأفراد في تخصيص الموارد لتعظيم فرصها الإنفاقية، حيث تؤثر المفاوضات السياسية والتفضيلات العامة في تخصيص الموارد (البحيري، 2024، ص842)، كما يتمثل الانفاق العام في الأنشطة المالية للدولة، ويعبر عن كفاءة تحقيق الإشباع العام للمجتمع، ويعتبر الانفاق أداة مهمة من أدوات السياسة المالية التي من خلالها يمكن التأثير في معدلات النمو الاقتصادي، ومستوى الطلب الكلي، ومعدلات التوظيف والدخل القومي، والإنفاق العام من أدوات السياسة المالية المستخدمة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع، ويؤثر الانفاق العام في توزيع الموارد الاقتصادية وتوزيع الدخل القومي والاستقرار الاقتصادي، ويؤثر أيضاً في العدالة الاجتماعية عن طريق إعادة توزيع الدخل القومي. (هاشم، 2021، ص 53)

وأيضاً يمثل الإنفاق العام أحد المكونات الرئيسة للطلب الكلي في النظرية الاقتصادية وأحد أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الحكومة للمساهمة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي من خلال الاستثمار في مشاريع البنية التحتية وتطويرها وتكوين رأس المال البشري من خلال الإنفاق على الخدمات العامة كالصحة والتعليم. وتتمثل النفقات العامة في الموازنة العامة في المصروفات المرتبطة بأداء النشاط

المباشر لوحدات وأجهزة الجهات الداخلة في الموازنة العامة للدولة من أجور ومستلزمات وفوائد ودعم ومصروفات عامة أخرى بالإضافة إلى شراء الأصول غير المالية "الاستثمارات" وتستخدم السياسة المالية أداة الانفاق العام مع باقي أدوات السياسة المالية لمواجهة المشاكل الاقتصادية عن طريق التأثير على حجم الطلب الكلي، ويمكن القول أن الإنفاق العام ما هو إلا وسيلة لضمان ورفع معدل النمو الاقتصادي وتحقيق معادلات تشغيل واستقرار كلي في الأسعار كأحد أهم أهداف السياسة المالية والتي تشمل إلى جانب ذلك التوظيف الكامل، وإعادة توزيع الدخل بشكل عادل، وزيادة رفاهية المجتمع (محمد وآخرون، 2025، ص 180).

ثانياً: تحسين القرارات الاستراتيجية في القطاع العام:

تعبر القرارات الاستراتيجية عن القرارات التي تؤخذ على مستوى قمة الهيكل التنظيمي، بواسطة الإدارة العليا في المؤسسة، وهي قرارات تغطي مدى زمني أطول مقارنة بالقرارات السابقة وتتعلق القرارات الاستراتيجية بالوضع التنافسي للمؤسسة في السوق، وهي اغتنام الفرص وتجنب مخاطر البيئة وهذا النوع من القرارات يحتاج الى معلومات خاصة بالبيئة أكثر من غيرها، كما تهتم القرارات الاستراتيجية بتحديد أهداف المؤسسة والموارد اللازمة لتحقيقها والسياسات التي تحكم عمليات التنظيم والاستخدام لهذه الموارد، ويمكن تعريف القرارات الاستراتيجية بأنها قرارات غير مبرمجة، غير روتينية، ومعقدة تحدد اتجاه المنظمة في الأجل الطويل وذات حساسية عالية لمتغيرات البيئة، كما يترتب عليها إعادة تخصيص الموارد الأساسية للمنظمة، ويتم اتخاذها بصفة أساسية في المستويات الإدارية، تتعلق القرارات الاستراتيجية بتحديد مستقبل المنظمة كما أنها ترتبط بالمدة الطويلة، وان هذه القرارات يكون لها تأثيراً كبيراً على نجاح المنظمة أو فشله (ادم علي وآخرون، 2025، ص 68). كما تنفرد القرارات الاستراتيجية بعدد من الخصائص مقارنة بالقرارات التكتيكية أهمها أنها غير روتينية وغير مهيكلة وشاملة لكافة مستويات المنظمة بعيدة المدى ومكلفة ولا تتكرر كثيراً، وأنها عالية السرية تتخذ من قبل الإدارة العليا ضمن بيئة تسودها حالة عدم التأكد، كما أن تلك القرارات تتطلب اجتماعات وتشاور في فرق عمل واجتماعات غير عادية كما أنها تتصف بقرارات غير مبرمجة وتتضمن أهداف بعيدة المدى وتعالج مشكلات غامضة، وأيضاً المعلومات المتصلة بها قليلة وتحتاج لاجتهاد وتفكير ابداعي كما أنها تكون على درجة عالية من التعقيد وتتعلق في المنظمة ككل، كذلك يسهم القرار الاستراتيجي في تحديد الاتجاه الشمولي للمنظمة ويؤثر على نتائجها (العكش والدهدار والطويل، 2022، ص 59).

وتتوضح أهمية تحسين القرارات الاستراتيجية في منظمات الأعمال من مدى تأثير هذه القرارات في تحقيق أهداف تلك المنظمات، حيث تتخذ هذه القرارات من قبل الإدارة العليا من خلال الاختيار من عدة بدائل، وأن بيئة الأعمال المعاصرة تتطلب الوعي من القيادة العليا للمنظمات بضرورة تطوير قدراتها الاستراتيجية وفق مداخل مناسبة والاستناد إلى آليات ومناهج صريحة ومرنة، وبناءً عليه أن الهدف الاستراتيجي لمنهج الإدارة هو تحسين فاعلية اتخاذ القرارات الاستراتيجية وذلك من خلال تزويد الإدارة بالمعلومات اللازمة (الشعار، 2023، ص 2).

ثالثاً: إدارة الهدر في القطاع العام:

يعد الهدر من القضايا الشائكة التي تشكل قوة سلبية معاكسة لكفاءة عمل المنظمات وما يبذل من جهود لتطويرها، وهو نتاج ضعف نتائج العملية الإدارية وتتمثل في عجز المنظمات عن تحقيق التحسين المستمر في تطوير عملياتها الإدارية (الشعار، 2023، ص 2). كما شهد العالم اليوم لتطورات ادارية واقتصادية واجتماعية وتكنولوجية وشدة في المنافسة ولزيادة أدائها لتحقيق الاستخدام الكفوء والفاعل دون استهلاك الموارد فبدأت بتخفيض الهدر سواء في المنظمات الحكومية او الخاصة، ويمثل الهدر العيوب الإنتاجية والخزن غير الملائم والإنتاج المرتفع، طول فترات الانتظار والحركات الغير الصحيحة، وضياع للموارد المادية والمعنوية ومن الصعب تحسين الإنتاج في ظل موقع عمل غير نظيف وفيه ضياع

للوقت، ومن الممكن إدارة الهدر من خلال مجموعة من الطرق، وهي كالتالي: (الزبيدي، 2021، ص 30 _ 31)

1. اختيار المنتج الملائم ولكنه يتطلب من المنظمات الكثير من الوقت وكذلك الجهد والمال ويمكن القول على المنظمات إن تقوم بعمليات مستمرة كالفحص لكونه ضرورياً جداً للحصول على المواصفات المطلوبة في هذه الحالة من الممكن أن تتجنب الهدر وتطبيق الخطط المرسومة والتي سوف تكون وفق الجودة المطلوبة.
2. تعين أفراد مناسبين يملكون خبرة في العمل، والتأكد باستمرار من إن المعدات تعمل بجميع الأوقات وإجراء الصيانة اليومية بعد انتهاء العمل، وتدريب الأفراد العاملين أثناء أوقات الدوام ودورات خارج المنظمات.
3. العمل على الخزن بالطرق الصحيحة، فإن هذا يؤدي الى المحافظة على رأس مالها والقضاء على جميع المشكلات التي تنتج عن الفائض ويجب أن يتم اختيار الطرق الصحيحة لتقيم المخزون إذ يجب على المنظمات أن تختار الطرق الملائمة لعملية الخزن التي تتفق مع احتياجات الانتاج والتسويق.
4. إنشاء خطة سير العمل معقولة لصالح الزبائن الخاصة بالمنظمات ويمكن تنفيذ نماذج إنتاجية بالأوقات المناسبة.
5. وضع الأشياء التي يتم استخدامها داخل المنظمات بسهولة وقريبة على الأفراد العاملين، وإعادة ترتيب وتخطيط الأقسام البعيدة عن المواقع الرئيسية لتقليل المسافة بين المركز والمنظمات التابعة لها وجعل الوصول اليها بطريقه سهلة (البلشي، 2019، ص 305).

رابعاً: العلاقة بين المتغيرات:

واجه القطاع العام العراقي منذ عام 2003م عمليات تخريبية كبيرة ومستمرة الامر الذي جعل من

مواصلة النشاط الاقتصادي مواجهة صعوبات كبيرة لاسيما النشاط الانتاجي منه. وهذه الفوضى الاقتصادية عمقت الخلل في هيكلية الاقتصاد العراقي وشلته في نشاطه، اذ لم يستطع ان يحافظ على القوى العاملة فيه، فكيف يمكنه من خلق فرص عمل إضافية للشرائح الجديدة الداخلة الى سوق العمل، ومما زاد من تفاقم مشكلة البطالة والمشاكل الاقتصادية والاجتماعية هشاشة الوضع السياسي وتردي الاوضاع الأمنية وحل عدد كبير من المؤسسات العامة من قبل سلطات الاحتلال الأمريكي (حسان، 2022، ص 3)، مما أثر على التحليل الصحيح للإنفاق العام وزاد من نسب الهدر وجعل عملية إدارة الهدر واتخاذ القرارات الاستراتيجية عمليات معقدة وتحتاج إلى جهود كبيرة لمعالجة نسب الهدر الكبيرة حيث يعد الهدر من المشكلات الاقتصادية التي تواجهها البلدان النامية ومنها العراق، وفي هذا الصدد يلعب الانفاق الحكومي دوراً حيوياً في الاقتصاد ودفع عجلة النمو الاقتصادي والتنمية، وتوفير الخدمات وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية وهذا يتطلب تطوير السياسات المالية من أجل الحد من معدلات الهدر، وإدارته وتعزيز الاستقرار الاقتصادي، كما يتطلب فهماً دقيقاً للإنفاق الحكومي ويتطلب تقييم السياسات المالية، كما إن الانفاق العام في العراق يعد أداة رئيسية يمكن استخدامها للتأثير على الاقتصاد في القطاعات المختلفة وله دور مزدوج فهو من جهة أداة لتحفيز الاقتصاد والنمو الاقتصادي وتمويل البنى التحتية وزيادة الطلب الكلي ومن جهة أخرى قد تؤدي زيادته الى ارتفاع معدلات التضخم **(محمود وآخرون، 2025، ص 36).**

وعادة ما يتم الحكم على جودة القرارات الاستراتيجية وتحسينها من خلال الاستناد إلى مدخلين، الأول: تقييم القرارات في ضوء النتائج المترتبة عليه، وهو أكثر المداخل وضوحاً وقبولاً من الناحية العلمية، فإذا كانت النتائج المترتبة على القرار مقبولة اعتبر القرار صحيحاً، مع الأخذ بعين الاعتبار الفترة الزمنية التي يتم من خلالها تقييم القرار وقد تؤدي بعض القرارات إلى نتائج غير مرغوبة على المدى الطويل. أما المدخل الثاني: فيتضمن تقييم القرار وتحديد أفضل قرار تم اتخاذه في ضوء الظروف التي توفرت عند صنع القرار ويتميز هذا المدخل بأن يأخذ بعين الاعتبار مهارات متخذي القرار التي يتم تقييمها في ظل

الحال موضوع القرار وما توفر من معلومات وموارد والنقاط التي يجب اخذها بعين الاعتبار حتى يتم الحصول على قرار أمثل يتوافق مع تحليلات الإنفاق العام وإدارة الهدر، وهي: (سحمدي وبلعشي، 2022، ص 299)

1. تقييم واضح ودقيق للأهداف المتعددة التي تلائم موضوع القرار.
2. تعريف محدد ودقيق وشامل للمشكلة، ولجوانبها المختلفة، ولموضوع القرار.
3. معرفة كاملة بالبدائل الممكنة، وبطريقة يمكن الاعتماد عليها في تقدير ما يترتب على اختيار كل بديل، وتحديد العلاقة بين نتائج كل بديل، والأهداف المرغوب تحقيقها.
4. الحرية الكاملة للاختيار بين البدائل التي تحقق الحل الأمثل للمشكلة.

ولا بد أن يخضع الإنفاق العام وإدارة الهدر لتحسين القرارات الاستراتيجية إلى مجموعة من الضوابط، والتي تتمثل فيما يلي: (محمد، 2022، ص 63 _ 64)

1. **الاقتصاد وتجنب الإسراف:** يجب على الدولة صرف النفقات العامة فيما يعود بالخير والنفع على المواطنين، من خلال الابتعاد عن الإسراف والتبذير، لأن التبذير يبدد الثروة العامة ويضعف ثقة المواطنين بالدولة، كما يجعلهم يتهربون من دفع الضرائب، فمن أوجه الإسراف والتبذير استئجار المباني للمصالح الحكومية بأسعار أعلى من العادية وشراء الأجهزة والعتاد والأثاث للمصالح الحكومية بأسعار عالية، مما يستوجب فرض رقابة محكمة على الإنفاق للمحافظة على المال العام.
2. **تحقيق المنفعة:** ما يبرر النفقة العامة هو مقدار المنافع العامة التي تتحقق من هذا الإنفاق، ليس هذا فقط بل ينبغي تحقيق المنفعة القصوى للأفراد، فالأخذ بهذا المبدأ ليس جديداً في الفكر الاقتصادي والمالي، حيث يمكن التمييز بين اتجاهين أساسيين، اتجاه شخصي يركز على ما تعود به النفقة العامة من منافع شخصية، واتجاه موضوعي يهتم بالزيادة التي يمكن أن تحدث في مقدار الدخل الوطني.
3. **المرونة في الإنفاق:** مع بروز الأزمات بمختلف أشكالها الاقتصادية أو الاجتماعية التي لها تأثير مباشر صغير مباشر على حجم الإنفاق العام واستلزم ذلك أن تتمتع النفقات العامة بالمرونة الكافية للاستجابة لمثل هذه المتغيرات سواء من ناحية حجمها أو من ناحية أنواعها بما يضمن القدرة على تحقيق الأهداف المرجوة منها في ظل الظروف المحيطة.
4. **تحديد أولوية أوجه الإنفاق:** من الواضح أن أوجه الإنفاق ليست على درجة واحدة من الأهمية، فهناك من المشاريع ما يستوجب تقديمه على غيره، إلا أن الصعوبة تكمن في المعيار الذي بموجبه يتم تفضيل مشروع على آخر.

المبحث الثالث: القسم العملي

تمهيد:

يتضمن هذا الجزء وصفاً لمنهجية الدراسة ومجتمعها، وعينتها والطريقة التي تم فيها اختيار العينة والأدوات المستخدمة في مثل هذه الدراسة، حيث يتم جمع البيانات من خلال توزيع الاستبانات وجمعها وتحليلها إحصائياً بالأساليب المناسبة.

أولا: مجتمع وعينة الدراسة:

يشمل مجتمع الدراسة على كافة العاملين في عدد من المؤسسات التابعة للقطاع العام العراقي، وكانت العينة قصدية متضمنة مجموعة من العاملين ويبلغ عددها 385 فرد من ذوي الخبرة العملية والمعرفة العلمية وذوي الاطلاع على موضوع البحث.

ثانيا: البيانات الشخصية للعينة:

جدول (1): عدد سنوات الخبرة

	التكرارات	%

اقل من 5 سنوات	154	40.0
بين 5 و 10سنة	62	16.1
بين 11 و 15سنة	86	22.3
16سنة وما فوق	83	21.6
الإجمالي	385	100.0

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Spss 25.

تتوزع العينة وفق عدد سنوات خبرتهم كالآتي:

- (40%) أقل من 5 سنوات.
- (16.1%) بين 5 و 10سنة.
- (22.3%) بين 11 و 15سنة.
- (21.6%) 16سنة وما فوق.

ثالثا: اختبار ثبات وصدق المعيار (أداة الدراسة):

جدول (2) قيم ألفا كرونباخ

المحاور	الثبات
تحليلات الإنفاق العام	**0.918**
القرارات الاستراتيجية	**0.867**
إدارة الهدر في القطاع العام العراقي	**0.739**
المستوى الكلي للاستمارة	**0.918**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Spss 25.

قيمة معامل الثبات لجميع المحاور > (0.70) بالتالي هي قيم مقبولة إحصائياً؛ مما يعني أن توزيعه على مجموعة من الأفراد تمتلك نفس الخاصيات سيعطي نتائج متقاربة.

1. الصدق البنائي:

الجدول (3): معاملات الارتباط

المحاور	بيرسون	sig
تحليلات الإنفاق العام	0.901	0.00
القرارات الاستراتيجية	0.931	0.00
إدارة الهدر في القطاع العام العراقي	0.718	0.00

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Spss 25.

نلاحظ أن معاملات "بيرسون" دالة إحصائياً، فالاستبانة صادقة.

2. الإحصائيات الوصفية: تم إيجاد الإحصائيات الوصفية لفقرات الاستبانة كما يلي:

جدول (4) إحصائيات فقرات محور تحليلات الإنفاق العام

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الخطأ المعياري	sig
1	**يتماشى إنفاق القطاع العام العراقي مع المعايير الدولية.**	**3.5688**	**1.51419**	**.07717**	**0.00**
2	**تستفيد الفئات ذات الدخل المنخفض بشكل متناسب من برامج الدعم الشاملة التي يقدمها القطاع العام العراقي لموازنة الإنفاق العام بين كافة المواطنين وإعطاء الأولويات**	**3.2519**	**1.56837**	**.07993**	**0.00**

	للأسر المعيشية ذات الدخل المنخفض والمتوسط.				
3	تعمل التدخلات الهادفة في القطاع العام العراقي لتحقيق توازن بين المسؤولية المالية والعدالة الاجتماعية في الإنفاق العام.	3.5506	1.48890	.07588	0.00
4	يتم مواءمة الإنفاق العام مع أهداف التنمية المستدامة في القطاع العام العراقي.	3.4494	1.39125	.07090	0.00
5	يتم إجراء إصلاحات دائمة ومستمرة لزيادة كفاءة الإنفاق العام والحد من هدر الأموال العامة وزيادة الانضباط والشفافية الماليَين في القطاع العام العراقي.	3.7195	1.26831	.06464	0.00

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Spss 25.

ان متوسط الإجابات على فقرات هذا المحور تشير لتقييم مرتفع لمحور تحليلات الإنفاق العام من طرف العينة وفق معيار ليكرت.

الجدول (5) إحصائيات فقرات محور القرارات الاستراتيجية

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الخطأ المعياري	sig
6	يتم اتخاذ القرارات الاستراتيجية في القطاع العام العراقي من قبل الفريق التنفيذي أو الإدارة العليا في المؤسسات الحكومية ذوي الرؤية الشاملة للمؤسسة.	3.0442	1.39777	.07124	0.00
7	يتم توجيه القرارات الاستراتيجية في القطاع العام العراقي لتتوافق بشكل عال مع الأهداف الاستراتيجية لهذا القطاع.	3.5039	1.38278	.07047	0.00
8	تعد القرارات الاستراتيجية في القطاع العام العراقي قرارات طويلة المدى وصعبة التغيير أو التعديل في الفترة القصيرة.	3.3299	1.48877	.07587	0.00
9	اتخاذ القرار الاستراتيجي في القطاع العام العراقي يشمل عملية محددة ومعقدة تتطلب العديد من الخطوات الصعبة والتفاوضية.	3.3740	1.30118	.06631	0.00
10	اتخاذ القرار الاستراتيجي في القطاع العام العراقي يحتاج إلى تقدير دقيق وتحليل متعمق للتأثيرات المحتملة والخيارات المتاحة.	3.4961	1.38278	.07047	0.00

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Spss 25.

ان متوسط الإجابات على فقرات هذا المحور تشير لتقييم مرتفع لمحور القرارات الاستراتيجية من طرف العينة وفق معيار ليكرت.

الجدول (6) إحصائيات فقرات محور إدارة الهدر

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الخطأ المعياري	sig
11	تقوم الإدارة في القطاع العام العراقي بالتأكد من سلامة اجراءات سير معاملات الإنفاق العام والقرارات الاستراتيجية بما يتفق مع التشريعات النافذة والأدلة المعتمدة، بما يضمن الحفاظ على المال العام والموجودات العامة.	3.4312	1.37730	.07019	0.00
12	تقوم الإدارة في القطاع العام العراقي بالتأكد من سلامة الموارد والأصول والموجودات العامة وصيانتها وحمايتها والمحافظة عليها.	3.6484	1.29221	.06594	0.00
13	تقوم الإدارة في القطاع العام العراقي بمتابعة توصيات اللجان الداخلية حول قانونية المعاملات والاتفاقيات والقرارات الاستراتيجية والأنشطة الفنية والاجراءات المعتمدة في الحفاظ على المال العام.	3.3854	1.34704	.06874	0.00
14	تقوم الإدارة في القطاع العام العراقي بالتأكد من كفاءة استخدام وإدارة الموارد المالية.	3.6016	1.40313	.07160	0.00
15	تقوم الإدارة في القطاع العام العراقي بإجراء عمليات الجرد الدوري والمفاجئ للصناديق والسلف وتدقيق الوصولات ودفاتر الشيكات.	3.5417	1.31206	.06696	0.00

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Spss 25.

ان متوسط الإجابات على فقرات هذا المحور تشير لتقييم مرتفع لمحور إدارة الهدر من طرف العينة وفق معيار ليكرت.

رابعا: اختبار فرضيات البحث:

الفرضية الرئيسية: يوجد أثر لتحليلات الإنفاق العام في تحسين القرارات الاستراتيجية وإدارة الهدر في القطاع العام العراقي.

جدول (7): اختبار الفرضية الرئيسية

الخطأ	التصحيح المعدل	التحديد	بيرسون
.621	.529	.530	.728

	مجموع المربعات	df	مربع المتوسط	الحرية	الدالة
الانحدار	166.258	1	166.258	431.003	.000
البواقي	147.355	382	.386		
المجموع	313.612	383			

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Spss 25.

يتبين الاتي:

- قيمة الارتباط = 0.728 فالعلاقة بين متغيري الفرضية هي علاقة قوية.

- قيمة التحديد المصحح = 0.529 فلتحليلات الإنفاق العام تفسر 52.9% من فارق تحسين القرارات الاستراتيجية وإدارة الهدر في القطاع العام العراقي.
- Sig<0.05 أي يوجد أثر لتحليلات الإنفاق العام في تحسين القرارات الاستراتيجية وإدارة الهدر في القطاع العام العراقي، **أي تم قبول الفرضية.**

الشكل (2): علاقة متغيري الفرضية الرئيسية

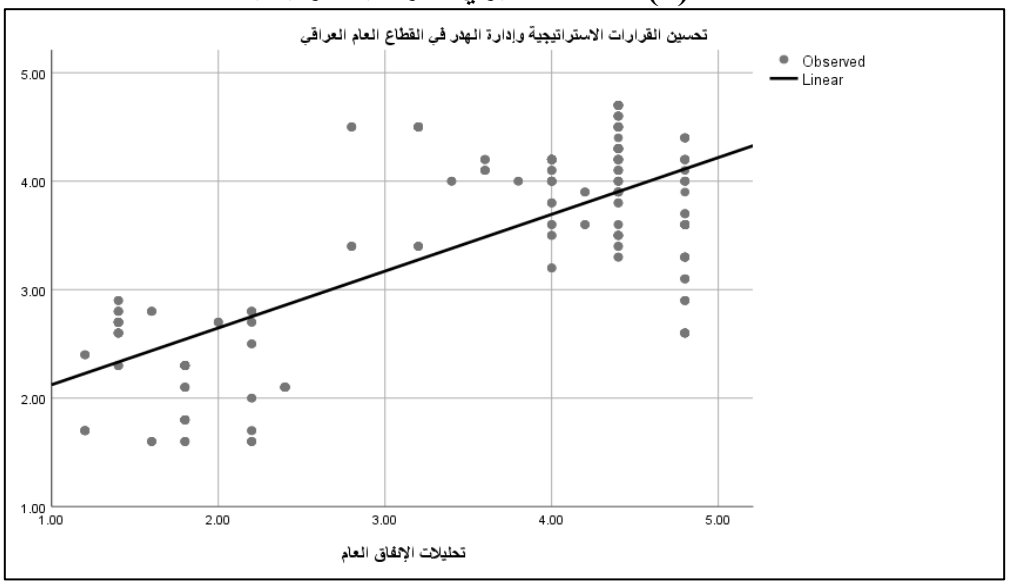

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Spss 25.

ويفسر الباحث هذه النتائج الواردة ضمن الجدول (7) والشكل (2) بأثر تحليلات الإنفاق العام في تحسين القرارات الاستراتيجية وإدارة الهدر في القطاع العام العراقي، وذلك من خلال توفير أساس واقعي لصنع القرار، وتمكين التخصيص الفعّال للموارد مع تقنين الإنفاق وتجنب الإسراف والتبذير من خلال إدارة المال العام بكفاءة أكبر مما يساهم في نمو الاقتصاد الوطني وتحقيق أهدافه، وقياس الأداء لتحديد مجالات الهدر مما يسمح بتعديل السياسات المتبعة بما يحقق النتائج المرجوة ويحد من التضخم، وتساعد هذه التحليلات في توجيه الأموال نحو القطاعات الحيوية، وتحسين كفاءة الإنفاق، وضمان تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة بشكل أفضل من خلال وضع سياسات إنفاق قائمة على أسس التنمية القطاعية والمكانية، مما يقلل من العشوائية ويساهم في بناء موازنة عامة أكثر كفاءة وعدالة .

الفرضية الفرعية الأولى: يوجد أثر لتحليلات الإنفاق العام في تحسين القرارات الاستراتيجية في القطاع العام العراقي.

جدول (8): اختبار الفرضية الفرعية الأولى

بيرسون	التحديد	التصحيح المعدل	الخطأ
.825	.681	.680	.636

	مجموع المربعات	Df	مربع المتوسط	الحرية	الدالة
الانحدار	330.743	1	330.743	817.466	.000
البواقي	154.960	383	.405		
المجموع	485.702	384			

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Spss 25.

يتبين الاتي:

- قيمة الارتباط = 0.825 فالعلاقة بين متغيري الفرضية هي علاقة قوية.

- قيمة التحديد المصحح = 0.680 فلتحليلات الإنفاق العام تفسر 68% من فارق تحسين القرارات الاستراتيجية في القطاع العام العراقي.
- Sig<0.05 أي يوجد أثر لتحليلات الإنفاق العام في تحسين القرارات الاستراتيجية في القطاع العام العراقي، **أي تم قبول الفرضية.**

الشكل (3): علاقة متغيري الفرضية الفرعية الأولى

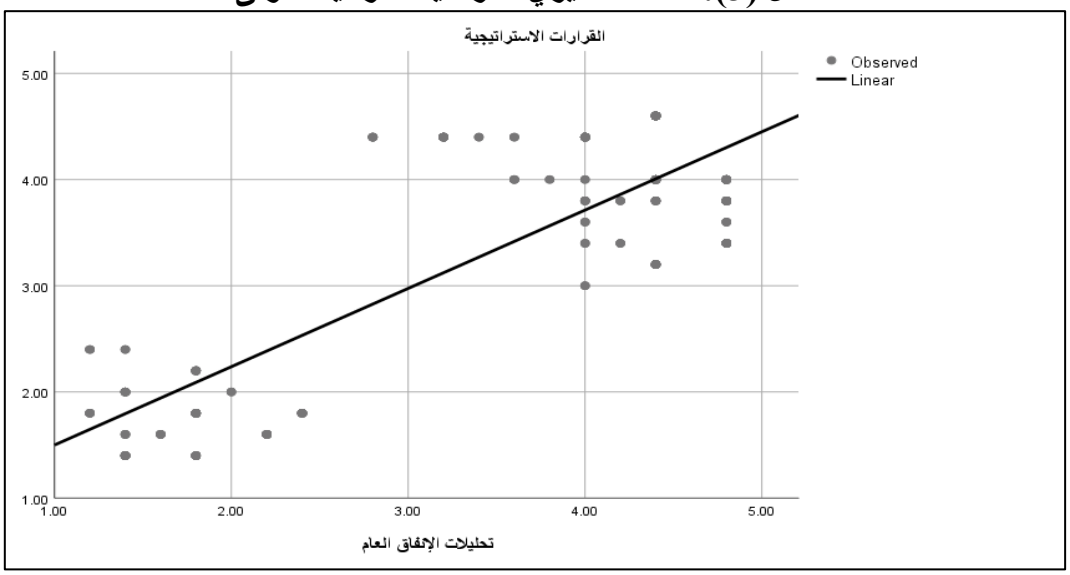

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد عل برنامج Spss 25.

ويفسر الباحث هذه النتائج الواردة ضمن الجدول (8) والشكل (3) بأثر تحليلات الإنفاق العام في تحسين القرارات الاستراتيجية في القطاع العام العراقي وذلك من خلال توجيه الموارد الاقتصادية المتوفرة كمصادر الطاقة والماء ومستلزمات الإنتاج نحو قطاعات منتجة مثل القطاعات ذات العائد المرتفع أو القطاعات الإنتاجية الأساسية، بدلاً من التركيز على الإنفاق الجاري فقط مثل الرواتب والمنافع، وتقييم كفاءة الإنفاق الحالي وتحديد إذا كانت المبالغ المخصصة يتم إنفاقها بكفاءة، وتحقيق توازن مالي مستدام، وتوجيه الإنفاق العام نحو توفير البنية التحتية الأساسية، يمكن خلق بيئة مشجعة للإنتاج في القطاع الخاص ليساهم بفعالية في النمو الاقتصادي كما يسهم في خلق فرص عمل فتساعد هذه التحليلات في فهم أثر الإنفاق على المتغيرات الاقتصادية الكلية كالنمو الاقتصادي والتضخم، وتقييم فعالية سياسات الإنفاق، وتمييز الإنفاق الإنتاجي عن الاستهلاكي، مما يدعم اتخاذ القرارات الاستراتيجية التي تعزز النمو المستدام وتتجنب العجز المالي وتحد من الاعتماد على الاستدانة الدولية.

الفرضية الفرعية الثانية: يوجد أثر لتحليلات الإنفاق العام في تحسين إدارة الهدر في القطاع العام العراقي.

جدول (9): اختبار الفرضية الفرعية الثانية

الخطأ		التصحيح المعدل		التحديد	بيرسون
.860		.167		.169	.412
الدالة	الحرية	مربع المتوسط	df	مجموع المربعات	
.000	77.929	57.607	1	57.607	الانحدار
		.739	382	282.386	البواقي
			383	339.993	المجموع

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Spss 25.

يتبين الاتي:

- قيمة الارتباط = 0.412 فالعلاقة بين متغيري الفرضية هي علاقة متوسطة.
- قيمة التحديد المصحح = 0.167 فأن تحليلات الإنفاق العام تفسر 16.7% من فارق إدارة الهدر في القطاع العام العراقي.
- Sig<0.05 أي يوجد أثر لتحليلات الإنفاق العام في تحسين إدارة الهدر في القطاع العام العراقي، **أي تم قبول الفرضية.**

الشكل (4): علاقة متغيري الفرضية الفرعية الثانية

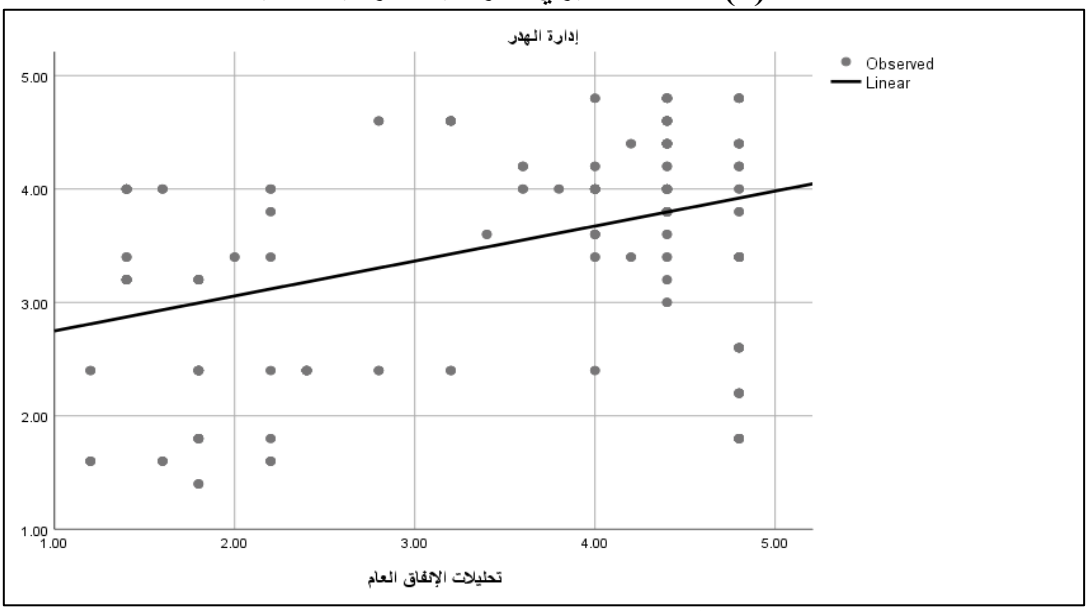

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد عل برنامج Spss 25.

ويفسر الباحث هذه النتائج الواردة ضمن الجدول (9) والشكل (4) بأثر تحليلات الإنفاق العام في تحسين إدارة الهدر في القطاع العام العراقي، وذلك من خلال تحديد مجالات ومقدار الهدر والفساد من خلال تحليل هيكل الإنفاق، وتحسين فعالية السياسة المالية المتبعة من خلال توجيه الإنفاق نحو القطاعات الأكثر إنتاجية مثل الاستثمار وتحسين البنية التحتية وتحويل الموارد الطبيعية إلى ثروات أخرى بدلاً من الإنفاق على قطاعات غير حيوية، و تطوير سياسات استثمارية جديدة تستند إلى رؤية اقتصادية واجتماعية واضحة مع تعزيز الرقابة المالية والتقييم المستمر للأداء لضمان كفاءة تخصيص الموارد وزيادة فعاليتها مما يضمن تخصيص الموارد بشكل فعال ويقلل من الفساد والهدر.

النتائج والتوصيات

النتائج:

- يوجد أثر معنوي لتحليلات الإنفاق العام في تحسين القرارات الاستراتيجية وإدارة الهدر في القطاع العام العراقي.
- يوجد أثر معنوي لتحليلات الإنفاق العام في تحسين القرارات الاستراتيجية في القطاع العام العراقي.
- يوجد أثر معنوي لتحليلات الإنفاق العام في تحسين إدارة الهدر في القطاع العام العراقي.

ويفسر الباحث هذه النتائج بقيام الإدارة العليا في القطاع العام العراقي بإجراء تحليلات الإنفاق العام من خلال تحليل الحسابات الختامية والبيانات والتقارير المالية وتقديم مقترحات مناسبة لترشيد النفقات يسهم في تقليل الهدر وتعزيز الايرادات وكفاءة تحصيلها، بالإضافة إلى إن إجراء تحليلات الإنفاق العام بالاعتماد على تطبيق معيار التوثيق وأدلة الاثبات واستخدام النماذج المعتمدة من قبل وزارة المالية (لوائح التدقيق) في توثيق الانجازات الرقابية، وتطبيق البلاغات والتعاميم المالية من الجهات المالية

يسهم في وضوح الرؤية أمام متخذي القرارات الاستراتيجية في القطاع العام العراقي مما يسهم في تحسين القرارات الاستراتيجية، بالإضافة إلى أن إجراء تحليلات الإنفاق العام من خلال تدقيق على سجلات اللوازم والموجودات في المستودعات من خلال إجراء جرد دوري والتحقق من مطابقة بيانات سجلات الموجودات مع الموجودات الفعلية، والتأكد من توفير وتقديم الكفالات المالية المطلوبة من المستثمرين والمتعاملين مع القطاع العام، وتدقيق الصلاحيات وصحة التواقيع المتعلقة بكافة المعاملات والاجراءات المالية والحسابات البنكية شهرياً، والمساهمة في إعداد الخطة والتقرير السنوي الخاص بوحدة الرقابة الداخلية المبنية على المخاطر، ومتابعة الرد على الاستيضاحات الواردة من ديوان المحاسبة، وتطبيق معيار التوثيق وأدلة الاثبات واستخدام النماذج المعتمدة من قبل وزارة المالية (لوائح التدقيق) في توثيق الانجازات الرقابية، وتطبيق البلاغات والتعاميم المالية من الجهات المالية فأن هذا يسهم في تقليل نسب الهدر وزيادة فاعلية الإنفاق العام وتحسين القرارات الاستراتيجية.

التوصيات

– يتوجب على الإدارة في القطاع العام العراقي بإجراء عمليات الجرد الدوري والمفاجئ للصناديق والسلف وتدقيق الوصولات ودفاتر الشيكات بصورة شفافة وسرية ونزيهة بعيداً عن المصالح الشخصية.
– يتوجب على الإدارة في القطاع العام العراقي توجيه القرارات الاستراتيجية في القطاع العام العراقي لتتوافق بشكل عال مع الأهداف الاستراتيجية لهذا القطاع والمتمثلة في تحسين الإنفاق العام وتقليل نسب الهدر في هذا القطاع وذلك بالاعتماد على تقدير دقيق وواقعي وإجراء تحليل متعمق للتأثيرات المحتملة والخيارات المتاحة.
– يتوجب على الإدارة في القطاع العام العراقي التأكد الدوري من سلامة اجراءات سير معاملات الإنفاق العام والقرارات الاستراتيجية بما يتفق مع التشريعات النافذة والأدلة المعتمدة، والتأكد من سلامة الموارد والأصول والموجودات العامة وصيانتها وحمايتها والمحافظة عليه بما يضمن الحفاظ على المال العام والموجودات العامة من الهدر.

المراجع

المراجع العربية:

1. ادم علي، الصادق محمد، ومحمد، مبارك حسن زكريا، وعبد الرحمن، نانا محمد سليمان. (2025)، المراجعة الإدارية ودورها في كفاءة وفاعلية القرارات الإستراتيجية بالمصارف السودانية، مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، المجلد 6، العدد 7.
2. محمد، مصطفى شبرة. (2022)، أهمية إصلاح النظام المازني في ترشيد الإنفاق العام للجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3.
3. البحيري، علي حسن. (2024)، واقع علاقة الانفاق العام وبعض متغيرات التنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية، مجلة الآداب، المجلد 12، العدد 4.
4. البلشي، محمد عبد السلانم، (2019) متطلبات تطبيق مدخل الانتاج الخالي من الهدر Lean production" في الجامعات المصرية، المجلة الدولية للبحوث في العلوم الدولية، المجلد 2، العدد 1.
5. حسان، ظافر. (2022). تحديات الاقتصاد العراقي بعد الانسحاب الأمريكي مشكلة البطالة وامكانية حلها. مجلة دراسات دولية. 1(52).
6. الزبيدي، لمياء سلمان عبد علي. (2021)، تأثير التفوق الذكي للقادة في إدارة الهدر للموارد المائية : دراسة تطبيقية في وزارة الموارد المائية، بحث مستل من رسالة دبلوم، مجلة لإدارة والاقتصاد، العدد 131.
7. سحمدي، عماد؛ بلعشي، عبد المالك. (2022)، دور اليقظة الاستراتيجية في تحسين جودة القرارات بالمؤسسة الاقتصادية: دراسة تطبيقية باستخدام تحليل المسار على مؤسسة اتصالات الجزائر، مجلة اقتصاد المال والاعمال، المجلد 3، العدد 3.

8. الشعار، حمزة صالح. (2023). فاعلية إدارة الأصول غير الملموسة وأثرها على نظم اتخاذ القرارات الاستراتيجية في المنظمات الدور المعدل للهدر التنظيمي: دراسة ميدانية على شركات الصناعات الدوائية الأردنية .المجلة المصرية للدراسات التجارية.868-844 ,
9. الشعار، حمزة صالح. (2023)، فاعلية إدارة الأصول غير الملموسة واثرها على نظم اتخاذ القرارات الاستراتيجية في المنظمات الدور المعدل للهدر التنظيمي: دراسة ميدانية على شركات الصناعات الدوائية الأردنية، المجلة المصرية للدراسات التجارية.
10. العكش، علاء خليل، والدهدار، مروان حمودة، والطويل، عصام محمد. (2022)، تقييم دور اللوحة القيادية في تحسين اتخاذ القرارات الاستراتيجية دراسة تطبيقية: على جامعة الأقصى بقطاع غزة، مجلة جامعة فلسطين للأبحاث.
11. محمد أحمد عيد إبراهيم، وعبد الحليم، أحمد حمدي عبد الدايم، وعبد العظيم، عصام أحمد البدري. (2025)، هيكل الانفاق العام واثره على الدين العام في مصر خلال الفترة (1991 _ 2024)، المجلة العلمية للبحوث التجارية (جامعة المنوفية).236-171 ,(3)58 ,
12. محمود، قتيبة ماهر، وكليب، انمار غالب، وتركي، زهير حامد. (2025). قياس وتحليل اثر الانفاق العام في معدل التضخم في العراق للمدة (2020-2023) باستخدام نموذج انحدار العتبة. مجلة ريادة الأعمال للتمويل والأعمال، 34-49.
13. هاشم، ايمان أحمد. (2021)، تقييم كفاءة الانفاق العام في مصر، المجلة الدولية للتنمية، المجلد العاشر، العدد الأول.

المراجع الأجنبية:

1. Cristóbal, J., Ehrenstein, M., Domínguez-Ramos, A., Galán-Martín, Á., Pozo, C., Margallo, M., ... & Guillén-Gosálbez, G. (2021). Unraveling the links between public spending and Sustainable Development Goals: Insights from data envelopment analysis. *Science of the Total Environment*, *786*, 147459.
2. Ferreira, C. D., Crispim, G., Flach, L., da Rosa, F. S., & de Mattos, L. K. (2021). Efficiency of Public Spending in Solid Waste Management: Analyzing Distinct Aspects of How Municipalities Operate and Optimize Resources. *The Journal of Solid Waste Technology and Management*, *47*(3), 438-445.